



S.O.L.I.D.E.

وافق مجلس الوزراء المنعقد اليوم، الأربعاء في الـ ٢٠ من كانون الأول ٢٠٠٠ على تشكيل لجنة للتحقيق في ملفات "المفقودين" أثناء الحرب ولكنها لم تذكر أبداً المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في فترات الحرب وفترة ما بعد تثبيت السلم الأهلي وبسط سلطة الدولة على الأرض اللبنانية وقد جاء الإعلان مخيباً للآمال المعقودة على السلطة الإجرائية للبحث في طلبات المواطنين الذين يزورون ويملكون معلومات أكيدة عن وجود أبنائهم في السجون السورية.

بالحكم على الأجواء السائدة لتشكيل اللجنة فإن مجلس الوزراء لم يراع الشروط المطلوبة لفعاليتها وحيادها وهذه اللجنة لن تتمتع بالمواصفات الأساسية وستكون نسخة منقحة عن اللجنة التي شكلت في عهد الرئيس سليم الحص بتاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠. لقد أصبح واضحاً الآن أن الدولة اللبنانية لا ترغب في التعاطي مع هذا الملف الشائك بشكل جدي وشفاف وهي تسعى إلى إقفاله بشتى الوسائل متجاهلين مشاعر الناس ويقينهم بوجود أحبائهم أحياء على قيد الحياة في غياب السجون السورية.

على ضوء ما تقدم فإن لجنة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" تود أن توضح ما يلي:

١- في مسألة الكلام والجدل حول المفردات التي لا تحمل المعنى القانوني الدقيق كالتحدث عن مفقودين أو مخطوفين أو معتقلين ومحكومين، نؤكد أنه حسب القانون الدولي فإن كل حالة اختفاء لا يعرف فيها مصير الضحية تشكل جريمة "إخفاء قسري"، وهي جريمة متمادية ومستمرة في حق الضحية وأهلها ومجتمعه. إن المادة ١٨ من "الإعلان لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري" تنص صراحة على أن التحقيق يجب أن يستمر حتى معرفة مصير الشخص-الضحية ولا يجوز أبداً أن يصدر أي قانون عفو، خاص أو عام، عن الأفراد أو المجموعات أو الدول التي تمارس جريمة "الإخفاء القسري". من هنا فالمنطق القانوني يقضي بأن كل الأشخاص المجهول مصيرهم في لبنان هم ضحايا لجريمة "الإخفاء القسري"، سواء كان المرتكب هم الميليشيات أو الجيش السوري أو الأجهزة الأمنية اللبنانية.

٢- بما أن الدولة اللبنانية لا ترغب أو لا تملك الجرأة على فتح ملف اللبنانيين الذين هم ضحايا "الاعتقال التعسفي" و"الإخفاء القسري" على يد القوات السورية العاملة في لبنان، وهي تعمل على إقفال الملف في الوقت الذي لم يصدر فيه أي موقف سوري لافت حول ما تصرح به جهات لبنانية رسمية وغير رسمية عن انتهاء القضية، وبما أن مسألة اللبنانيين في السجون السورية قضية عالقة بين دولتين فإننا نرى أنه بات من الأجدى الآن المطالبة بلجنة دولية تضم هيئات عالمية إضافة إلى نقابة المحامين في بيروت واللجنة الدولية للصليب الأحمر للبحث في ملف اللبنانيين الذين اعتقلوا على يد القوات والأجهزة الأمنية السورية في لبنان.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"

٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠